الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

الـديـوان
خلية الإعلام و الاتصال

CABINET
COMMUNICATION AND INFORMATION CELL

Press review
مجلة الصحـــافة

https://madr.gov.dz

النشـــــاطات الوزاريـــة

Ministerial related work

الخبر الجزائري

زكية أيت سعيد 28ديسمبر 2025 - 10:05

وزير الفلاحة يدشن ويطلق مشاريع فلاحية بتلمسان

تفقد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، عدداً من المشاريع الحيوية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بولاية تلمسان، ضمن جهود الدولة لتعزيز القدرات الوطنية في هذا القطاع، ودعم التنمية المحلية والأمن الغذائي، وخلق فرص الشغل.

افتتحت الزيارة أمس السبت، بتدشين مشروع مسمكة من الصنف الأول، ومشروع مسمكة من الصنف الثاني، مع معاينة تجهيزاتهما ومرافقهما، كما تم وضع حجر الأساس لمنطقة النشاطات لتربية المائيات وإطلاق عملية تهيئتها ببلدية البراج.

شملت الزيارة ميناء "سيدنا" يوشع ببلدية دار يغمراسن، حيث تم تقديم عرض تقني حول وضعية الميناء، قدراته التشغيلية، وآفاق تطويره. كما عقد لقاء تشاوري مع وكلاء بيع السمك بالجملة للاستماع إلى مقترحاتهم حول تحسين ظروف النشاط وترقية شعبة التسويق، بالإضافة إلى لقاء مع مجهزي سفن الصيد في أعالي البحار ضمن إطار الاتفاقية الجزائرية–الموريتانية.

وتفقد الوزير كذلك مشاريع صناعة وصيانة سفن الصيد البحري، منها مؤسسة"SARL Rabie" ، حيث عاين سفينة صيد بطول 40 مترًا وأربع سفن من نوع "جياب" ومؤسسة"SARL Techno Naval" ، التي أنجزت أربع سفن بطول 37.5 مترًا وعرض 9.5 أمتار، كما شملت الجولة معاينة رافعة السفن ذات حمولة 250 طنًا، ومساحة مخصصة لصيانة السفن، ومعدات مزرعة تسمين التونة الحمراء، وتدشين سفينة لتربية المائيات. وقدمت طهراوي، صاحبة مشروع ناشئ لتسويق منتجات الصيد البحري عبر تطبيق رقمي، عرضاً حول آليات عمل مشروعها وأهدافه في عصرنة شعبة التسويق.

رافق الوزير في الجولة ممثل سفير موريتانيا، والي الولاية، المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات، المدير العام للغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات، ومسؤولون محليون.

NEW الأيام

إيمان بن يمينة

تلمسان تحتضن أول مشروع جزائري لتسمين التونة الحمراء

تعزّزت قدرات ولاية تلمسان في مجال الصيد البحري وتربية المائيات بدخول منشآت استراتيجية حيّز الخدمة، من بينها مسمكة كبرى من الصنف الأول بطاقة تفوق 10 آلاف طن سنويًا، إلى جانب إطلاق أول مشروع وطني لتسمين التونة الحمراء، في خطوة نوعية لدعم الأمن الغذائي وتنويع الإنتاج السمكي، حسبما أفاد به بيان لوزارة الفلاحة

وفي هذا الإطار، قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، اليوم الأحد، بزيارة عمل وتفقد إلى ولاية تلمسان، أشرف خلالها على تدشين ومعاينة هذه الهياكل القاعدية بميناء الصيد البحري سيدنا يوشع ببلدية دار يغمراسن، حيث تم وضع مسمكة مجهزة بكافة المرافق الضرورية لاستقبال وتوزيع الإنتاج السمكي، بما في ذلك الكميات المصطادة في إطار الصيد في أعالي البحار.

كما تم بالميناء ذاته تدشين سفينة مخصصة لتربية المائيات، ومعاينة تجهيزات مزرعة تسمين التونة الحمراء، وهي الأولى من نوعها على المستوى الوطني، ما من شأنه تعزيز استغلال حصة الجزائر المسترجعة من صيد التونة الحمراء، والمقدرة بـ2467 طن خلال الفترة الممتدة من 2026 إلى 2028.

وشملت العملية أيضًا معاينة ورشات بناء وصيانة سفن الصيد البحري، التي تعرف إنجاز سفن موجهة للصيد في أعالي البحار بقدرات محلية، إضافة إلى رافعة سفن بحمولة 250 طن ومزرعة لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة.
وببلدية هنين، تم وضع حجر الأساس لمنطقة نشاطات مخصصة لتربية المائيات(ZAA) ، إلى جانب معاينة مشروع مسمكة من الصنف الثاني، في إطار توسيع الهياكل القاعدية وتحسين ظروف نشاط المهنيين.

وتُسهم ولاية تلمسان، حسب ذات المصدر، بنسبة تقارب 10 بالمائة من الإنتاج الوطني للسمك، كما تُعد قطبًا جاذبًا للاستثمارات المنتجة في مجالات بناء السفن وتربية المائيات البحرية والقارية، بما يدعم خلق مناصب الشغل ويعزز تنويع الاقتصاد الوطني.

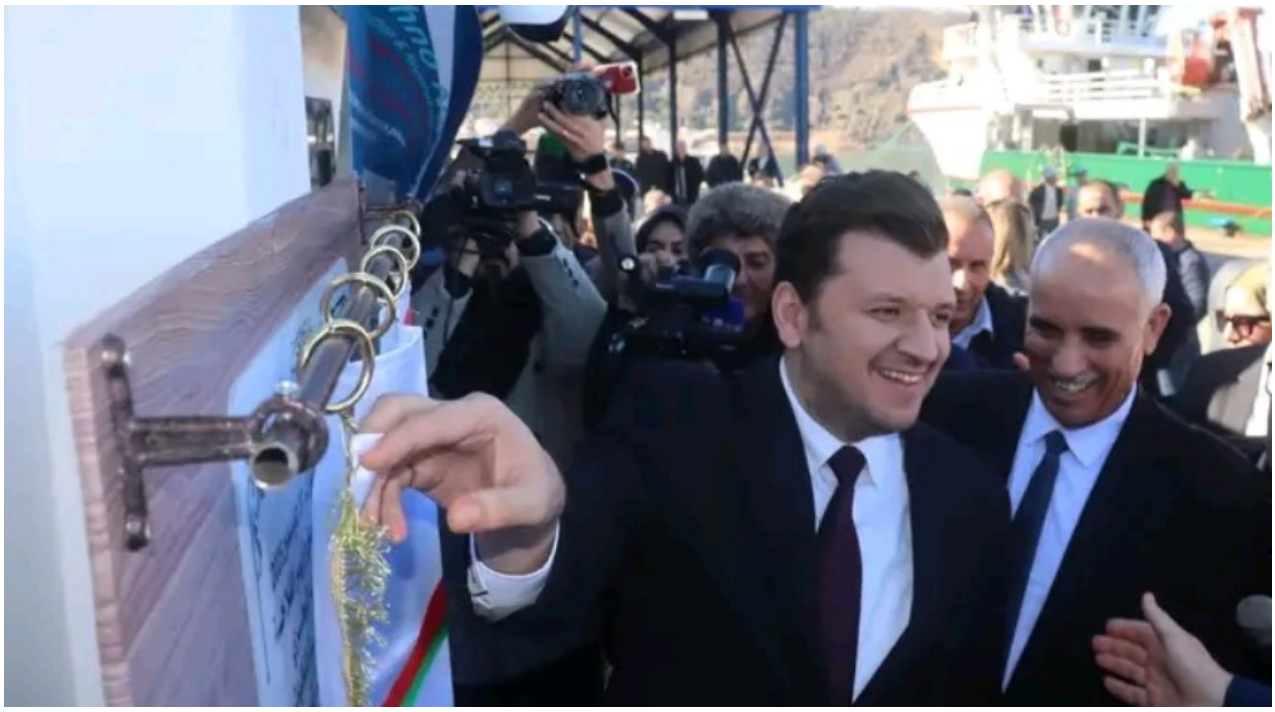

قطاع مهم

يشهد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حسب متابعين، "ديناميكية متزايدة"، مدفوعة بالحاجة إلى تنويع مصادر الغذاء وتقليص التبعية للاستيراد، في ظل تقلبات الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف المواد الغذائية.

وتُعد ولاية تلمسان من بين الولايات الساحلية التي راهنت مبكرًا على هذا القطاع، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وإمكاناتها البحرية والبشرية.

ويعتمد تطور هذا النشاط على توفر هياكل قاعدية فعالة، مثل المسمكات، مناطق النشاطات المتخصصة، ومرافق الدعم اللوجستي، التي تتيح تحسين شروط التخزين والتوزيع، والرفع من مردودية الإنتاج، إضافة إلى خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، خاصة لفئة الشباب.

كما يُنظر إلى مشاريع تربية المائيات، لا سيما البحرية منها، كبديل مستقبلي واعد لمواجهة محدودية الموارد السمكية الطبيعية، وضمان استمرارية الإنتاج، مع تنويع الأنواع المعروضة في السوق الوطنية، في سياق تحقيق أمن غذائي مستدام.

ديزاد news

هاجر صايب في 28 ديسمبر، 2025 9:25 ص

تلمسان: وزير الفلاحة يتفقد مشاريع حيوية لتعزيز قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

تفقد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، عدداً من المشاريع الحيوية في ***قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بولاية تلمسان***، في إطار جهود الدولة لتعزيز القدرات الوطنية في هذا القطاع، ودعم التنمية المحلية والأمن الغذائي، وخلق فرص العمل.

وشملت زيارة الوزير، التي جرت أمس السبت، تدشين مشروع مسمكة من الصنف الأول وآخر من الصنف الثاني، مع معاينة تجهيزاتهما ومرافقهما، بالإضافة إلى وضع حجر الأساس لمنطقة النشاطات لتربية المائيات وبدء عملية تهيئتها ببلدية البراج.
ورافق الوزير خلال الجولة ممثل سفير موريتانيا، ووالي الولاية، والمدير العام للصيد البحري وتربية المائيات، والمدير العام للغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات، إلى جانب مسؤولين محليين وإطارات أمنية وإعلامية.
كما شملت الزيارة ميناء سيدنا يوشع ببلدية دار يغمراسن، حيث قدم عرض تقني حول وضعية الميناء وقدراته التشغيلية وآفاق تطويره، وعقد الوزير لقاء تشاوريًا مع وكلاء بيع السمك بالجملة للاستماع إلى مقترحاتهم حول تحسين ظروف النشاط وترقية شعبة التسويق، إلى جانب لقاء مع مجهزي سفن الصيد في أعالي البحار ضمن إطار الاتفاقية الجزائرية–الموريتانية.

كما تفقد الوزير مشاريع صناعة وصيانة سفن الصيد البحري، منها مؤسسة SARL Rabie حيث عاين سفينة صيد بطول 40 مترًا وأربع سفن من نوع "جياب"، ومؤسسة SARL Techno Naval التي أنجزت أربع سفن بطول 37.5 مترًا وعرض 9.5 أمتار، إضافة إلى معاينة رافعة السفن ذات حمولة 250 طنًا، ومساحة لصيانة السفن، ومعدات مزرعة تسمين التونة الحمراء، وتدشين سفينة لتربية المائيات.

كما قدمت طهراوي، صاحبة مشروع ناشئ لتسويق منتجات الصيد البحري عبر تطبيق رقمي، عرضًا حول آليات عمل مشروعها وأهدافه في عصرنة شعبة التسويق.
وتهدف هذه الزيارة إلى دعم الاستثمار المنتج في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وتعزيز البنية التحتية، ورفع القدرات الوطنية، بما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق الأمن الغذائي.

طريق NEWS 24/7

بواسطة TN28 ديسمبر، 2025

وزير الفلاحة يشرف على تدشين منشآت للصيد البحري وتربية المائيات بتلمسان

قام السيد **ياسين وليد**، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوم السبت 27 ديسمبر 2025، بزيارة عمل وتفقد إلى ولاية تلمسان، أشرف خلالها على معاينة وتدشين عدة مشاريع ومنشآت حيوية مخصصة للصيد البحري وتربية المائيات، ودعم الاستثمار المنتج في هذا القطاع.

واستُهلت الزيارة بميناء الصيد البحري سيدنا يوشع ببلدية دار يغمراسن، حيث تم تقديم عرض حول المنشآت المينائية، قبل الإشراف على تدشين مسمكة من الصنف الأول بطاقة استيعاب تفوق 10 آلاف طن سنويًا، مجهزة بكافة المرافق الضرورية، لتكون نقطة استقبال وتوزيع الإنتاج السمكي، بما في ذلك الكميات المستوردة من موريتانيا.

وخلال الزيارة، التقى الوزير بمجهزي السفن الموجهة للصيد في أعالي البحار، في إطار تفعيل بروتوكول الصيد المبرم بين الجزائر والجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 2022، بحضور ممثل سفارة موريتانيا بالجزائر، حيث تم عرض آليات تنفيذ الاتفاقية والاستماع إلى انشغالات واقتراحات المهنيين في هذا المجال.

كما أشرف السيد ياسين وليد على تدشين سفينة مخصصة لتربية المائيات، ومعاينة تجهيزات مزرعة تسمين التونة الحمراء، وهي الأولى من نوعها على المستوى الوطني، مؤكّدًا أن هذا الإنجاز سيعزز الإمكانيات الوطنية في صيد التونة الحمراء، خاصة بعد استرجاع الجزائر حصتها الكاملة التي تبلغ 2467 طن للفترة الممتدة بين 2026 و2028.
وشملت الجولة ورشات بناء وصيانة سفن الصيد البحري، ومشاهدة رافعة سفن بقدرة 250 طن، إضافة إلى مزرعة لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة.

وفي بلدية هنين، أشرف الوزير على وضع حجر الأساس لمنطقة نشاطات خاصة بتربية المائيات، ومعاينة مشروع مسمكة من الصنف الثاني بميناء هنين، ضمن جهود تعزيز الهياكل القاعدية وتحسين ظروف ممارسة النشاط من طرف المهنيين.
وتأتي هذه المنشآت لتدعيم إمكانيات ولاية تلمسان في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، حيث تسهم بنسبة 10% من الإنتاج الوطني من السمك، فضلاً عن استقطاب العديد من الاستثمارات في مجالات بناء السفن وتربية المائيات البحرية والقارية.

وأكد الوزير خلال الزيارة على الدور الحيوي لهذا القطاع في **تنويع الاقتصاد الوطني، خلق مناصب الشغل، وتعزيز الأمن الغذائي**، مؤكدًا مواصلة السلطات العمومية دعم هذا المجال لزيادة الإنتاج وتنويعه بما يعزز الأمن الغذائي للبلاد.

العصر نيوز
يومية وطنية عامة

العصر نيوز at 9:07 28/12/ 2025

وزير الفلاحة يتفقد ويدشن منشآت للصيد البحري وتربية المائيات بتلمسان

قام أمس السبت ياسين وليد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، بزيارة عمل وتفقد إلى ولاية تلمسان، أين أشرف على معاينة و تدشين عدة مشاريع و منشآت حيوية خاصة بالصيد البحري وتربية المائيات ودعم الاستثمار المنتج في هذا القطاع.

وحسبما أفاد به، مساء اليوم الأحد، استُهلت الزيارة بميناء الصيد البحري سيدنا يوشع ببلدية دار يغمراسن بدائرة الغزوات، أين تم تقديم عرض حول المنشآت المينائية، قبل الإشراف على تدشين مسمكة من الصنف 1 ذات طاقة استيعاب أكثر من 10.000 طن سنويا، مجهزة بكافة المرافق الضرورية، حيث تعتبر هذه المنشأة الهامة نقطة استقبال و توزيع الإنتاج السمكي بما فيها الكميات التي سيتم صيدها من موريتانيا.

وفي عين المكان، التقى ياسين وليد بمجهزي السفن الموجهة للصيد في أعالي البحار في إطار تفعيل بروتوكول الصيد المبرم بين الجزائر و الجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 2022، بحضور ممثل سفارة موريتانيا بالجزائر، حيث تم عرض آليات تنفيذ هذه الاتفاقية، و الاستماع إلى انشغالات و اقتراحات المهنيين الناشطين في الصيد في أعالي البحار.

و بنفس الميناء، أشرف ياسين وليد على تدشين سفينة مخصصة لتربية المائيات، ومعاينة تجهيزات مزرعة تسمين التونة الحمراء، و هي الأولى من نوعها على المستوى الوطني، مثمنا هذا الإنجاز الذي سيعزز الامكانيات الوطنية في مجال صيد التونة الحمراء، خاصة و أن الجزائر استرجعت مؤخرا حصتها الكاملة التي تبلغ 2467 طن للفترة الممتدة من 2026-2028.

كما اطلع على ورشات بناء وصيانة سفن الصيد البحري، التي تشهد إنجاز عدة سفن موجهة للصيد في أعالي البحار بسواعد جزائرية، إضافة إلى معاينة رافعة سفن ذات حمولة 250 طن، و مزرعة لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة.
و ببلدية هنين، أشرف ياسين وليد على وضع حجر الأساس لمنطقة نشاطات خاصة بتربية المائياتZAA ، ومعاينة مشروع مسمكة من الصنف 2 بميناء هنين، في إطار تعزيز الهياكل القاعدية وتحسين ظروف ممارسة النشاط من طرف المهنيين.

و تأتي هذه الهياكل القاعدية لتعزز امكانيات ولاية تلمسان في مجال الصيد البحري و تربية المائيات، حيث تساهم بنسبة 10% في الإنتاج الوطني من السمك، إضافة إلى استقطاب العديد من الاستثمارات المنتجة في عدة مجالات على غرار بناء سفن الصيد، و تربية المائيات البحرية منها و القارية.

شكلت هذه الزيارة فرصة للتذكير بالأهمية التي يكتسيها قطاع الصيد البحري وتربية المائيات و دوره في تنويع الاقتصاد الوطني، خلق مناصب الشغل وتعزيز الأمن الغذائي، و التأكيد على مواصلة السلطات العمومية لدعم هذا القطاع لزيادة الإنتاج و تنويعه بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي.

بواسطة صدى برس 2025-12-28

زيارة وزير الفلاحة لولاية تلمسان..
مقاربة شاملة لعصرنة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

حلّ صبيحة أمس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السيد ياسين وليد، بولاية تلمسان في إطار زيارة عمل وتفقد، رفقة السيد القائم بالأعمال لدى سفارة موريتانيا بالجزائر، حيث كان في استقباله بمقر الولاية السيد يوسف بشلاوي، والي ولاية تلمسان، بحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي، نواب البرلمان، أعضاء اللجنة الأمنية، الأمينة العامة للولاية، رئيسة الديوان، المفتش العام للولاية، إطارات الولاية، إلى جانب الأسرة الإعلامية.

وخلال اللقاء الذي احتضنه ديوان مقر الولاية، تم تقديم عرض شامل حول واقع وآفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، استعرض المؤشرات المسجلة، المشاريع المنجزة، والبرامج المستقبلية، قبل الشروع في برنامج ميداني لمعاينة وتدشين عدد من المنشآت الحيوية التابعة للقطاع.

ميناء سيدنا يوشع: ديناميكية استثمارية وتثمين للشعبة.

وشملت المحطة الثانية من الزيارة ميناء سيدنا يوشع ببلدية دار يغمراسن، دائرة الغزوات، حيث تلقى السيد الوزير والوفد المرافق له عرضًا تقنيًا مفصلًا حول وضعية الميناء، قدراته التشغيلية، وآفاق تطويره، قدّمه مدير وحدة تسيير موانئ الصيد البحري.
وفي هذا الإطار، أشرف السيد الوزير على تدشين مسمكة من الصنف الأول، قبل معاينة مختلف تجهيزاتها ومرافقها، كما عقد لقاءً تشاوريًا مع ممثلي وكلاء بيع السمك بالجملة، استمع خلاله إلى انشغالاتهم ومقترحاتهم الرامية إلى تحسين ظروف النشاط وترقية شعبة تسويق منتجات الصيد البحري.
كما تم عقد لقاء مع مجهزي السفن الموجهة للصيد في أعالي البحار، في إطار الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وموريتانيا، والتي يشرف على متابعتها مدير مركزي بالمجمع الجزائري للصيد البحري وتربية المائيات، ما يعكس عمق التعاون الثنائي في هذا المجال الاستراتيجي.
وشهدت المحطة ذاتها تقديم عرض من طرف السيدة طهراوي، صاحبة مؤسسة ناشئة تنشط في مجال تنظيم وتسويق منتجات الصيد البحري عبر تطبيقية رقمية، حيث استعرضت آليات عمل المشروع وأهدافه في عصرنة شعبة تسويق السمك وربط المنتج بالمستهلك وفق مقاربة حديثة.

تدشين سفينة ومعاينة منشآت استراتيجية

وفي المحطة الثالثة، واصل الوفد برنامج الزيارة بميناء سيدنا يوشع، حيث أشرف والي الولاية رفقة السيد الوزير على تدشين سفينة مخصصة لتربية المائيات، إلى جانب معاينة المعدات والتجهيزات الخاصة بـ مزرعة تسمين التونة الحمراء.
كما شملت الزيارة معاينة ورشتي صناعة وصيانة سفن الصيد البحري، من بينها مؤسسة SARL Rabie المختصة في إنجاز سفن الصيد في أعالي البحار، حيث تمت معاينة سفينة بطول 40 مترًا وأربع سفن من نوع "جياب"، إضافة إلى مؤسسة SARL Techno Naval التي أنجزت أربع سفن صيد في أعالي البحار بطول 37.5 مترًا وعرض 9.5 أمتار.
وتفقد الوفد كذلك رافعة السفن ذات حمولة 250 طنًا، والمساحات المخصصة لصيانة سفن الصيد البحري، في إطار تعزيز القدرات الوطنية ورفع جاهزية الهياكل القاعدية للقطاع.

ميناء هنين: دعم تربية المائيات وتوسيع الاستثمار

وفي ختام زيارة العمل والتفقد، توجه السيد والي الولاية رفقة السيد الوزير والوفد المرافق لهما إلى ميناء هنين بدائرة هنين، حيث تم معاينة مشروع مسمكة من الصنف الثاني، للوقوف على مدى تقدم الأشغال ونسبة الإنجاز.
كما أشرف الوفد على وضع حجر الأساس لمنطقة النشاطات الخاصة بتربية المائيات(ZAA) ، في خطوة نوعية تهدف إلى تشجيع الاستثمار المنتج، وترقية نشاط تربية المائيات، وخلق ديناميكية اقتصادية محلية واعدة بالمنطقة.

رهان على التنمية المستدامة والأمن الغذائي

وتعكس هذه الزيارة الميدانية العناية الخاصة التي توليها الدولة لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، من خلال دعم وتطوير البنى التحتية، مرافقة المشاريع الإنتاجية، وتشجيع الابتكار والمبادرات الوطنية، بما يساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل، وترقية الاقتصاد المحلي، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.
وتؤكد ولاية تلمسان، بما تزخر به من مؤهلات طبيعية وبحرية، مكانتها كقطب واعد في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، ورهانًا استراتيجيًا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.
بن احميدي يوسف.

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية
الصفحة: 02

وزير الفلاحة يدشن ويطلق مشاريع فلاحية بتلمسان

تفقد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، عدد من المشاريع الحيوية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بولاية تلمسان، ضمن جهود الدولة لتعزيز القدرات الوطنية في هذا القطاع، ودعم التنمية المحلية والأمن الغذائي، وخلق فرص الشغل. افتتحت الزيارة يوم السبت، بتدشين مشروع مسمكة من الصنف الأول، ومشروع مسمكة من الصنف الثاني، مع معاينة تجهيزاتهما ومرافقهما، كما تم وضع حجر الأساس لمنطقة النشاطات لتربية المائيات وإطلاق عملية تهيئتها ببلدية البراج. شملت الزيارة ميناء "سيدنا" يوشع ببلدية دار يغمراسن، حيث تم تقديم عرض تقني حول وضعية الميناء، قدراته التشغيلية، وآفاق تطويره. كما عقد لقاء تشاوري مع وكلاء بيع السمك بالجملة للاستماع إلى مقترحاتهم حول تحسين ظروف النشاط وترقية شعبة التسويق، بالإضافة إلى لقاء مع مجهزي سفن الصيد في أعالي البحار ضمن إطار الاتفاقية الجزائرية-الموريتانية. وتفقد الوزير كذلك مشاريع صناعة وصيانة سفن الصيد البحري، منها مؤسسة "eibaR LRAS"، حيث عاين سفينة صيد بطول 04 مترًا وأربع سفن من نوع "جياب" ومؤسسة "onhceT LRAS

lavaN"، التي أنجزت أربع سفن بطول 5.73 مترًا وعرض 5.9 أمتار، كما شملت الجولة معاينة رافعة السفن ذات حمولة 052 طنًا، ومساحة مخصصة لصيانة السفن، ومعدات مزرعة تسمين التونة الحمراء، وتدشين سفينة لتربية المائيات. وقدمت طهراوي، صاحبة مشروع ناشئ لتسويق منتجات الصيد البحري عبر تطبيق رقمي، عرض حول آليات عمل مشروعها وأهدافه في عصرنة شعبة التسويق. رافق الوزير في الجولة ممثل سفير موريتانيا، والي الولاية، المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات، المدير العام للغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات، ومسؤولون محليون.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 06

المديرة العامة لمجمع "جيبلي" تكشف

إنتاج 4 ملايين لتر حليب مبستر يوميا واستعداد للتصدير نحو إفريقيا

● أكدت المديرة العامة لمجمع "جيبلي"، سماح لحلوح، أن القدرة الإنتاجية للمجمع تبلغ حوالي 7 ملايين لتر من الحليب يوميا، منها 4 ملايين لتر من الحليب المبستر، ما يغطي قرابة 52 بالمائة من حاجيات السوق الوطنية.

وأوضحت لحلوح، في تصريحات صحفية، أن المجمع يضم شبكة منتشرة عبر 15 ولاية تشمل 16 ملبنة وفرعين، مشيرة إلى أن الكميات المنتجة كافية ومسؤولة عن استقرار سوق المادة، مع إمكانية زيادتها حسب الطلب، وذلك نتيجة الجهود الميدانية وضخ كميات كافية من الحليب المدعم عبر الملبنات العمومية والخاصة.

من جانب آخر، أبرزت المسؤولة في تصريح للقناة الإذاعية الأولى أن الإستراتيجية المستقبلية تعتمد على تعميق الرقمنة عبر إطلاق منصة رقمية مطلع جانفي 2026 لمتابعة ومراقبة مسارات الإنتاج والتوزيع، بالتوازي مع توسيع شبكة نقاط البيع الجوارية في مختلف الولايات للتقرب من المستهلك وتوفير المنتجات بأسعار معقولة.

وفي إطار السعي لتحقيق الأمن الغذائي كأولوية وطنية، ينتج المجمع باقة متنوعة تضم أكثر من 200 نوع من مشتقات الحليب، بما في ذلك القشدة والأجبان واليغورت، مع العمل على تثمين المنتوج الوطني من

ص.ج.م
سماح لحلوح

خلال إدماج الحليب الطازج في شبكة التوزيع منذ ماي 2024، ما ساهم في رفع الكميات المجمعة وتحفيز المربين.

وكشفت لحلوح عن إنجاز هام تمثل في توفير ما يعادل 20 ألف طن من بودرة الحليب منذ ماي 2024، ساهم في خفض فاتورة الاستيراد بحوالي 70 مليون دولار وتوفير 3 مليارات دينار جزائري للخزينة العمومية، إلى جانب تعويض مواد أولية مستوردة مثل أجبان الشيدار بمنتجات محلية.

وفي الشق التصديري، أفادت المسؤولة بأن مفاوضات جارية مع عدة دول إفريقية لتصدير مشتقات ذات صلاحية طويلة، مثل الحليب المعقم في علب كرتونية والأجبان المضغوطة والمعلبة، مع الإعلان عن الانطلاق في إنتاج الحليب المعقم ابتداء من جانفي 2026 بطاقات كبيرة.

حفيظ صواليلي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

بعد تسجيل وفرة في الإنتاج الوطني

مطالب مهنية لرفع صادرات التمور

يتجدد ببسكرة طرح انشغالات ومطالب قطاع تصدير التمور في كل مناسبة، حيث استغلت مناسبة تنظيم صالون التمور والإنتاج الفلاحي والصناعي وترقية السياحة للحديث عما يعانيه المصدّر من صعوبات في سبيل الرقي والرفع من أرقام صادرات التمور، التي لا تزال دون المستوى المأمول، إذ لا تتعدى صادرات التمور في الجزائر 150 ألف طن، رغم احتلالها المرتبة الرابعة عالميا بإنتاج يقدّر بـ1.350 مليون طن.

لزهر فكرون

● تُعدّ ولاية بسكرة موطن إنتاج التمور، حيث تنتج سنويا أزيد من 4 ملايين قنطار، أغلبها من صنف "دقلة نور" ومن نوعية جيدة، وتتجه الأنظار تزامناً مع موسم الجني إلى هذه المنطقة.

في المقابل، يحرص القائمون على شؤون قطاع التمور والفلاحة والتجارة عموماً، على تنظيم تظاهرات اقتصادية، كالصالونات والمعارض، في محاولة لخلق حركية اقتصادية وتجارية من أجل إتاحة فرص التسويق والتصدير والعثور على أسواق جديدة، فضلاً عن تشكيل فضاء للاحتكاك وعقد الصفقات.

وكان آخرها صالون التمور والإنتاج الفلاحي والصناعي وترقية السياحة، الذي بادر بتنظيمه كل من غرفة التجارة والصناعة الزيبان ومؤسسة "أوفاس" للمعارض، تحت إشراف مديرية التجارة. وقد سجلت هذه التظاهرة الاقتصادية مشاركة نحو 107 عارضين يمثلون مؤسسات وشركات محلية ووطنية، إضافة إلى الهيئات والإدارات المرافقة، كما حضرها سفراء وممثلو سفارات وملحقون ورجال أعمال من ثماني دول هي: الهند، والأردن، وموريتانيا، وإندونيسيا، وتشاد، والمجر، ومصر وفيتنام.

إعانات النقل تؤرق مصدّري التمور

أكد صاحب شركة "أقور دات"، عزيز قدور، أن منتوج هذا الموسم وفير وبكميات معتبرة وذو جودة عالية، والطلب موجود في أسواق أمريكا، وكندا، واليابان والصين، حيث تم تجاوز الأسواق التقليدية التي كان يعتمد عليها في سنوات سابقة، كفرنسا على سبيل المثال.

وحسبه، فإن العائق الكبير يخص قطاع النقل، لاسيما ما تعلق بنقص الحاويات المبَّردة، نظراً لعدم وجود حاويات محمّلة بالسلع نحو الجزائر. وأشار المتحدث إلى أن شحنات التمور التي تصل إلى العاصمة من أجل نقلها إلى وجهات عالمية، كالسوق الكندية، تنتظر على الأقل 25 يوماً في ميناء العاصمة، والجميع يدرك أن التمور سريعة التلف ولا يمكن أن تبقى وقتاً طويلاً في مثل هذه الظروف، وتحتاج إلى تبريد للحفاظ على جودتها.

وذكر عزيز قدور أن النقل مدعَّم بنسبة 50 بالمائة، غير أن المصدّر مجبر على القيام بالإجراءات الإدارية وإعداد ملف كامل والانتظار سنتين أو ثلاث سنوات من أجل الاستفادة من هذا الدعم الذي أقرّته الدولة.

وفي هذا السياق، اقترح صاحب شركة "أقور دات" الاكتفاء بتسديد 50 بالمائة مباشرة، بدل الدخول في متاهة الوثائق، على أن تتم العملية بين القطاعات المعنية فيما بينها.

ومن جهته، أكد مسؤول شركة "حدود" سليم أن شركات النقل الأجنبية تحتكر هذه العملية في غياب شبه تام لشركة النقل البحري "كنان"، التي يمكنها مساعدة المصدّرين ومراعاة الوجهات، عكس الشركات الأجنبية التي تفرض شروطها وأسعارها.

تأهيل العمال وتوفير وسائل التخزين وتسهيل منح رخص الحفر

مطلب آخر يتقاسمه الناشطون في مجال التصدير؛ ويتعلق بتسقيف سعر التصدير. وفي هذا الشأن، يقول مالك شركة "أقور دات" إنه من اللائق تسقيف سعر التصدير من أجل تنظيم السوق والتحكم في السوق الموازية، والحد من الدخلاء على المهنة، خاصة في ظل الفارق الكبير بين سعر صرف العملة في السوق الموازية، والبنوك، واقترح المتحدث تدعيم المصدّرين بنسبة 25 بالمائة في كل فاتورة لتفادي التلاعب في الفوترة.

مشكل آخر تردد على ألسنة المصدّرين في حديثهم مع "الخبر"؛ يتعلق باليد العاملة، حيث أكد عزيز قدور أن النقص المسجل في هذا المجال دفعه إلى فتح فروع وحدات خارج بسكرة وفي ولايات مجاورة، على غرار باتنة، وبجاية وبوسعادة، لاستقطاب العمال، رغم جهلهم بتقنيات المهنة، ما استلزم تكوينهم ومنحهم الخبرة والتجربة اللازمة.

وأشار مصدر آخر إلى أن بعض العمال يشترطون عدم التصريح بهم لدى الضمان الاجتماعي؛ من أجل الاستفادة من منحة البطالة وباقي الامتيازات التي وفرتها الدولة، مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ناسدا)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (كناك)، وهو ما اعتبره غير مقبول ومخالفاً للقانون.

من جهته، أشار نجيب حدود إلى النقص المسجل في وحدات توظيب وتصدير التمور، مؤكداً أنها تفتقد للمواصفات العالمية وتحتاج إلى التأهيل وفق نظم عصرية تسمح لها بالمنافسة مع نظيراتها في باقي دول العالم.

كما طرح المتحدث ذاته انشغالا آخر يتعلق بتأخر تحديد الحد الأدنى للتصدير، رغم قرب انقضاء شهر ديسمبر، حيث لم يتلقَّ المصدّرون أي تعليمة من وزارة التجارة، ما خلق حالة من الركود والتخوف في أوساط المصدّرين ومتعاملي قطاع التمور.

من جهتهم، طرح مصدرون ومنتجون عديد الانشغالات، من بينها أهمية العودة إلى نظام التعاونيات في كل منطقة، لضمان تنظيم السوق وتفادي تكبد الفلاح خسائر في حال كساد المنتوج أو انقضاء فترة الجني.

كما أشار آخرون إلى ضرورة التركيز على ملف تسوية العقار الفلاحي، فرغم الجهود المبذولة في الأشهر الأخيرة، إلا أن العديد من الملفات لا تزال عالقة، ناهيك عن ضرورة توفير وسائل التخزين، وتكوين متسلقي النخيل، وعدم تعطيل منح رخص التنقيب، للحيلولة دون إلحاق الضرر بالبساتين التي تموت عطشاً، خاصة في الواحات القديمة.

ل. ف

شعبة تربية النحل بعنابة

المقاولاتية الفلاحية ورهان التنمية المستدامة

تُوّجت المساعي الحثيثة لقطاع الفلاحة بولاية عنابة، بخطوة ميدانية هامة، حيث تم توزيع شهادات التأهيل المهني لفائدة حاملي المشاريع في شعبة تربية النحل.

هذا الإجراء الذي قادته السيدة شناز أميرة زايدي مديرة المصالح الفلاحية الولائية رفقة الأمين العام للغرفة الفلاحية والمديرة الجهوية للمؤسسة الجزائرية لترقية المقاولاتية وتطوير الاقتصاد، يندرج ضمن مقاربة اقتصادية جديدة، تهدف إلى الانتقال من النشاط الفلاحي التقليدي إلى "المقاولاتية المنتجة" عبر آلية التصديق على الكفاءات المكتسبة عن طريق الخبرة. ويعكس هذا الحدث الذي احتضنه مقر المديرية بحضور ممثلي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتعاونية "النجاح" مؤخرا، رغبة السلطات العمومية في هيكلة النشاطات الفلاحية الصغرى، ومنحها غطاءً قانونياً وتقنياً، يتيح لأصحابها الولوج إلى مخططات التمويل، والتوسعة.

وقد تخللت المراسم جلسة عمل تقنية مكثفة، قُدمت خلالها شروحات مستفيضة حول التسهيلات الجديدة التي أقرتها منصة (NESDA)، خاصة في شقها المتعلق بمواكبة المؤسسات المصغرة في مرحلتي التأسيس والتوسيع. وهي الاستراتيجية التي تراهن عليها الدولة لخلق نسيج اقتصادي ريفي متماسك، وقادر على المنافسة. ولم يقتصر اللقاء على الجانب البروتوكولي، بل فتحت المديرة بمعية الشركاء الاجتماعيين، باب النقاش المباشر مع الشباب حاملي المشاريع، حيث تم تفكيك مجمل الانشغالات المتعلقة بالعقبات الميدانية، ومسارات المرافقة القانونية.

وتأتي هذه الحركية لتؤكد أن قطاع الفلاحة في عنابة لم يعد يكتفي بالدور الإداري، بل أضحى شريكاً فعالًا في صناعة القرار الاستثماري، من خلال تمكين المربين من شهادات تأهيل تكرس خبرتهم الطويلة في الميدان، وتجعل منها ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني، وخلق ثروة مستدامة في المناطق الجبلية والريفية للولاية.

سميرة عوام

وفق حصيلة لمصالح الفلاحة بتبسة

جني 20 ألف قنطار من التمور هذا الموسم

حققت ولاية تبسة خلال الموسم الفلاحي الجاري، قفزة نوعية في إنتاج التمور. وحسب ما أكدت مصالح مديرية الفلاحة بولاية تبسة، فقد بلغ هذه السنة حوالي 20 ألف قنطار، علما أن تمور الجهة الجنوبية بولاية تبسة، مصنفة ضمن أجود أنواع التمور وطنيا.

كما أكدت المصالح أن المساحة الإجمالية للنخيل بالولاية، فاقت 600 هكتار. وتتواجد بالبلديات الجنوبية. وتتمركز الواحات المنتجة للأصناف الجيدة من التمور، ببلديتي نقرين وفركان اللتين تضمان لوحدهما، أزيد من 41 ألف نخلة. ويبلغ عدد الأشجار المغروسة أزيد من 60300 نخلة.

وقد ارتفعت المساحة المغروسة بعد انتعاش شعبة التمور، ورغبة كثير من الفلاحين في خوض هذا النشاط؛ ما أدى إلى رفع كمية الإنتاج بالولاية، وجعل القائمين عليها يسعون لتحقيق الأفضل، خاصة أن تمور فرحان صُنفت من أحسن التمور وطنيا، وحتى عالميا، وبالتالي احتلال الولاية مرتبة هامة في سلّم إنتاج التمور.

نجية بلغيث

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

التحكم عن بعد لترشيد مياه السقي

كشفت مصالح مديرية المصالح الفلاحية بولاية عين تموشنت، عن برنامج طموح، يهدف الى رفع المساحات المسقية من 14 ألف هكتار الى 18 ألف هكتار خلال الفترة المقبلة، في أطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي، وتعزيز الأمن الغذائي.

ويأتي هذا التوجه في سياق اعتماد استراتيجية حديثة، ترتكز على استعمال تقنيات سقي متطورة؛ على غرار السقي بالتقطير، والسقي بالتحكم عن بعد. وهي أساليب أثبتت فعالياتها في ترشيد استهلاك الموارد المائية، وتحسين المردودية الفلاحية حسبما جاء على لسان المسؤول الأول عن القطاع السيد مهدي بن قادة، الذي أوضح أن من بين التقنيات الجديدة عصرنة أنظمة السقي؛ حفاظا على المادة الحيوية، وهو ما يستدعي ترشيد هذه المادة من حيث السقي بالتقطير، والسقي بالتحكم عن بعد. وهي تقنيات علمية متطورة؛ بهدف توسع المساحة من 14306 هكتار الى 18581 هكتار.

مستغانم: نحو تعزيز قدرات التخزين بصومعة استراتيجية بطاقة 200 ألف قنطار

يرتقب أن تتدعم ولاية مستغانم بمشروع استراتيجي هام يتمثل في إنجاز صومعة معدنية لتخزين الحبوب ببلدية ماسرة التابعة لدائرة ماسرة، وذلك في إطار تجسيد توجيهات السلطات العليا للبلاد الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتطوير الهياكل القاعدية ذات الطابع الاستراتيجي.

وفي هذا السياق، عاين والي ولاية مستغانم، أحمد بودوح، مؤخرا، المشروع ميدانيا للوقوف على مدى تقدم الأشغال ومعالجة النقائص المسجلة بحضور الأمين العام للولاية ورئيس الدائرة ورئيس بلدية ماسرة، إلى جانب المدراء التنفيذيين المعنيين.

ويعد هذا المشروع التابع للديوان الجزائري المهني للحبوب من بين المشاريع الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة، حيث تقدر طاقته التخزينية بـ200 ألف قنطار موجهة لتخزين القمح الصلب والقمح اللين والشعير والبقول الجافة، بما يعزز قدرات التخزين الاستراتيجي ويدعم السياسة الوطنية للأمن الغذائي.

وخلال هذه المعاينة، أسدى والي الولاية جملة من التعليمات الدقيقة والصارمة شملت الجوانب التقنية والتنظيمية والأمنية والبيئية، حيث أمر بإنجاز حوض مائي مستقل عبارة عن بئر ارتوازي خاص بالمشروع من أجل ضمان التزود بالمياه دون التأثير على شبكة المياه الصالحة للشرب الموجهة لسكان المنطقة حفاظا على التزويد اليومي للمواطنين. كما شدد على ضرورة ضمان الاستقلالية التامة للمنشأة عن محيطها الخارجي، خاصة فيما يتعلق بشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والإنارة بما يسمح بتسيير المشروع بصفة ذاتية وآمنة، ودعا إلى دراسة إمكانية توفير مقرات للحماية والأمن بما فيها مصالح الدرك الوطني نظرا للطابع الاستراتيجي للمشروع، مؤكدا أن هذا المرفق يمس لقمة عيش المواطن لما يمثله من دعامة أساسية للأمن الغذائي.

وكلف الوالي مدير الأشغال العمومية بإبداء رأيه التقني حول مسار دوران الشاحنات الثقيلة المحملة بالحبوب ودراسة تغيير مدخل الصومعة وجعله بعيدا عن النسيج العمراني لمدينة ماسرة تفاديا للاختناقات المرورية والمخاطر المحتملة مع التأكيد على إنجاز كافة مكونات المشروع في السيرورة نفسها، وضرورة تنفيذ جميع الجوانب والهياكل بشكل متزامن دون تجزئة الأشغال ضمانا لتناسق التقدم واحترام الآجال المحددة. كما شدد على ضرورة توفير كاميرات مراقبة لتأمين المنشأة ومحيطها وضمان سلامة التجهيزات والمخزون الاستراتيجي، داعيا إلى تدعيم الجهود وتسريع وتيرة الإنجاز خاصة بعد تصريح مكتب الدراسات بأن الاستلام المتوقع للمشروع سيكون خلال شهر ماي 2026، مع التأكيد الصارم على إعداد رزنامة دقيقة للأشغال المتبقية.

وفي الجانب البيئي، كلف الوالي مديرية البيئة بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لهذا المشروع الصناعي بما يضمن مطابقته للمعايير البيئية المعمول بها، كما أعلن عن برمجة لقاء متابعة خاص لمرافقة المشروع ودراسة العراقيل المطروحة والعمل على تذليلها في أقرب الآجال، مع الدعوة إلى تنظيم خرجة ميدانية تجمع مدير الأشغال العمومية ورئيس الدائرة للبحث عن مدخل جديد مناسب للصومعة يستجيب للمعايير التقنية والمرورية.

وفي ختام المعاينة، أكد والي الولاية أن هذا المشروع يحظى بمتابعة دقيقة ومستمرة وأنه لن يتم ادخار أي جهد في مرافقة المشروع إلى غاية دخوله حيز الخدمة لما له من أهمية استراتيجية في دعم الفلاحة وتعزيز قدرات التخزين وضمان الأمن الغذائي الوطني.